http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1507) السنة السادسة - الخميس (14) ايار 2009

الشيخ همام حمودي لـ(المدى):

التناحر الطائفي صراع مصالح بغطاء ديني

ضيف الخميس

في حوار للمدى بين القيادي في المجلس الاعلى الشيخ همام حمودي ان تراجعهم في الانتخابات المحلية الاخيرة هو بسبب التقييم غير الدقيق لتوجهات الناس فضلا عن كون عرضنا الانتخابي غير مناسب للوعي الموجود، ويرى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ان اداء البرلمان للفترة الماضية ضعيف ويفتقد المهنية، وعن مستقبل الاحزاب الدينية في العراق قال: اذا بقيت الاحزاب الدينية تعمل وفق هذه الطريقة فانها ستخسر الكثير. لان عملها في الدولة يلاحظ فيه الانتماء الحزبي ولا يلاحظ فيه الخدمة العامة، الموقع الحزبي وليست الكفاءة، شعارات عامة من غير خدمة فعلية، اتوقع في ظل تلك المعطيات لن يكون مستقبلها جيداً.

بغداد/يوسف المحمداوي
تصوير: أحياء الموسوي

سنحافظ على وحدة الائتلاف

×هل سنجد الائتلاف العراقي الموحد موحداً في الانتخابات المقبلة، ام ان هناك تحالفات جديدة سترينا مشهداً سياسياً آخر؟

–سؤال جميل وجيد، طبيعة الساحة الشيعية العراقية فيها الكثير من الرؤى والاجتهادات على الصعيد الديني والسياسي والاجتماعي وبالتالي توحدها بالطريقة التي تشاهدها في الحالة الكردية اعتقدليست ممكنة وبعيدة لان هناك حزبين سياسيين واضحين قادرين على مسك الوضع الاجتماعي في كردستان، الوضع الشيعي العراقي في الحالة السياسية فيه تمثل ردة فعل، اما ضد الاحتلال او ضد الظلم الذي عاناه الشعب وليس طبيعة التكوينية الاجتماعية الشيعية السائدة ان تكون سياسية بهذا الشكل والطبيعة الاجتماعية وارتباطها بالمرجعية الدينية بالنجف الاشرف، فوحدة الائتلاف الشيعي بهذه الطريقة واستمرارها ولمدة اربع سنوات تعد حالة ايجابية ويجب ان نقف امامها، اما خروج بعض الفصائل فلم يخل بقوة هذا الائتلاف ولا بحجمه ووجود حالة تعدد وجهات النظر داخله هي حالة في بعض جوانبها تحمل بعداً ايجابياً، نحن بحاجة الى حفظ التعددية الموجودة في المجتمع الشيعي العراقي، وبوجهات نظر سياسية مختلفة من اقصى العلمانية الى الحالة الاسلامية، واذامااراد الائتلاف ان يحافظ على حجمه فيجب ان يحافظ على امرين اولهما خصوصية اعضائه من خلال التنوع الموجود ويحافظ على توحدهم، يبقى السؤال المهم هل من المصلحة ان يكون الائتلاف (شيعياً) ام يكون الائتلاف وطنياً....؟ حسب طبيعة الاتحادات القومية والمذهبية انا اقول مستقبلاً سننتهي الى ائتلاف وطني لكن الوضع السياسي والاجتماعي الجديد الذي عمره ٤ او٥ سنوات مازال يفرض وجود هذه التآلفات مثل التحالف الكردستاني اوجبهة التوافق وهكذا بالنسبة للائتلاف العراقي الموحد، انا اعتقد بأننا سنحافظ على هذا الائتلاف للاربع سنوات المقبلة.

الائتلاف سيضم المسيحيين والسنة

×يعني ستستمر هذه التخندقات الطائفية المذهبية والقومية؟

– كلا لن تكون بالتكريس الطائفي السابق، لاننا بدأنا نسمع داخل الائتلاف رغبة في توسيعه الى حالة عامة تشمل العلماني والاسلامي واي كيان يتفق معنا على مجموعة مبادئ عامة في موضوع الدولة والسلطة وبناء الديمقراطية والاقتصاد والمجتمع، وهناك دعوات ايضاً لتوسيع الائتلاف ليشمل المسيحيين والسنة في مناطقنا، اذن الافق الموجود هو افق غير ضيق وانما منفتح يشمل اطيافاً اخرى، اما ان ينحل الائتلاف ويعاد تشكيله بشكل آخر، واعتقد في الانتخابات المقبلة الظروف لم تصل الى هذا المستوى من الاندماج ومن الامور السياسية العامة، خاصة وان هناك مناطق مقسمة في الجنوب وفي الوسط في الغرب والشمال، هناك طرح للتحالف الوطني كما موجود في ماليزيا يتفق على اطار الاحكام وتتوضح فيه ايضا موقع الرئاسات والبرنامج ويدخلون في مناطقهم مع تنوعهم الموجود على مشروع سياسي واحد، وهذا يستدعي ان يكون الائتلاف متماسكاً، التحالف متماسك وكذلك المجتمع السني، ويجب الاتفاق على حكومة الوحدة الوطنية او البرنامج السياسي قبل الانتخابات وليس بعد الانتخابات.

تغيير نوعي لم يقلب الطاولة

×هل من مشهد سياسي جديد في الانتخابات النيابية المقبلة؟

–نعم قد تكون ملامح مشهد سياسي جديد اما مشهد يختلف جذريا عما هو عليه الان فلا اعتقد وفق المعطيات الموجودة، بعضهم يقول ان الحالة الوطنية العامة او الحالة العلمانية سوف يكون لها تواجد كبير لكن ما لاحظناه في الانتخابات المحلية انها لم تقلب الطاولة وانما كانت مؤشر تقدم في الدرجة وليس تغييراً نوعياً.

×مع قرب انسحاب القوات الاجنبية هناك تصعيد امني فهل من يقوم بتلك العمليات هو مع انسحاب تلك القوات ام مع بقائها؟

–هو يريد ان يقول للأطراف السياسية الدولية بانه صاحب القدرة في هذا البلد وبالتالي عليكم ان تتفاهموا معي عند خروجكم والا البلد لن يستقر، ان اضطراب الوضع الامني بدرجة كالتي كانت في السابق تمثل تهديداً للعراق في وحدته وفي امنه وبالتالي سيكون مرتعاً للإرهاب وهذا شيء مخيف وغير مرغوب اقليمياً ودوليا، فنشاط المجموعات البعثية الصدامية في هذه المرحلة سوف يزداد، لايصال رسائل ذكية وخبيثة للاطراف الدولية والاميركان إذا أردتم العراق مستقراً، فيجب عليكم ان تتفاهموا وتنسقوا معنا وبالتالي الوضع السياسي الموجود حاليا غير قابل ان ينمو او يتواصل في وجوده واستقراره، وباعتقادي انها هذه هي الرسالة المهمة التي يتبناها الارهاب من خلال عملياته الاخيرة، واذا ما استطاعت القوى المعادية للديمقراطية والعراق الجديد ان تفرض وجودها سوف تكون هناك معركة اخرى في المرحلة المقبلة وهي نقطة التحدي خلال هذه السنة.

المعركة بيننا وبين من يريد الاستئثار بالسلطة

×المعركة بين من ومن؟

–بيننا وبين من يريد ان يستأثر بالسلطة وفق سياقات الاستقرار اولاً ثم الديمقراطية، والاستقرار بمعناه الحكم المركزي الفردي المقبول عربيا ومناطقيا، رافعين شعار البعث السابق مستفيدين من الاخطاء والتقصير الموجود الان، والازمات التي يعيشها البلد بالاضافة الى رسائل امنية تهديدية للواقع الموجود يفهمها المسؤول الامني والعسكري الاميركي الموجود والمخابرات الاميركية بانه لا يمكن للعراق ان يستمر ما لم تكن لهذه الاطراف كالبعث الصدامي او القوى الاقليمية دور في العراق الجديد، وهذا يستدعي تنازلات معينة، كما نسمع الان خارج الدستور وجود قوة مسلحة خارج مؤسسات الدولة وما شابه العديد من التنازلات التي نراها خارج الدستور تحت عنوان الاستقرار والامن اولا.

×هل يعني هذا ضم تلك القوى لتجنب العمليات الارهابية؟

–نحن امام مرجعية اما ان نلتزم بالدستور او نتنازل عن هذه المادة او تلك، فنحن امام امرين اما ان نلتزم بمرجعية صوت عليها الشعب باغلبية عالية، او نقول بانه لا وجود لمرجعيتنا الدستورية وانما الموضوع اصبح مجرد توافقات ومصالح متبادلة اليوم بهذا الشكل وغدا بشكل اخر. انا اعتقد ليس من مصلحة العراق ان يبقى دون مرجعية دستورية.

المطالبة بالتعديلات الدستورية امنيات لا تتحقق

×شاركتم في كتابة الدستور وهناك مطالبات من جهات متعددة بتعديل بعض مواده وهناك جهات رافضة للتعديل هل كتب الدستور بعجالة ام ان هناك مصالح سياسية تفرض ذلك؟

– في اليوم الذي سلمنا فيه مسودة الدستور الى رئاسة البرلمان طلبنا من الاخوة الـ(٥٥) او الـ(٧٠) المشاركين في لجنة كتابة مسودة الدستور، وكل عضو كتب تحفظه على المادة الفلانية فالعلماني اراده اكثر علمانية وتحفظ على الكثير من المواد التي فيها تأكيد على البعد الاسلامي، والاسلامي تحفظ على المواد التي اكدت على الديمقراطية والحرية والحقوق الشخصية وما شابه ذلك، والعراقي الذي يفكر بطريقة مركزية مقيتة وحادة الشكل على الصلاحيات التي اعطيت للاقاليم والمحافظات، واصحاب الاقاليم والمحافظات اشكلوا ايضا على عدم تحقيق المزيد، فهذا الدستور لم يلبِ طموحات كل الاطراف لكنه حقق القاسم المشترك بين اطياف المجتمع العراقي، والميزة الاخرى لهذا الدستور كونه اعطى للأقليات والسياسية والدينية والقومية حماية عالية، صحيح انه لم يعط صلاحيات واسعة في هذا الشكل، هذه التحفظات موجودة منذ اليوم الاول لصياغة الدستور ولكن هذا لا يعني ان هناك قدرة على تغييره لان اعطاء الفرصة لهذا التحفظ يعني مساً بمعتقدات او مصالح الطرف الاخر، ، نعم ان هناك تطورات في الوضع السياسي العراقي وهذه التطورات تفرض تعديلات في بعض البنود بعد الاطمئنان على الوحدة والتماسك الاجتماعي، والدستور الان هو المناسب لهذه المرحلة وبتصوري الى دورة او دورتين مقبلة والمطالبة بالتعديلات الدستورية ليست بالجديدة، وانما هي امنيات حصلت منذ اليوم الاول لكتابة الدستور.

يجب مساعدة الحكومة بشأن الملف الامني

×جاهزية القوى الامنية هل وصلت الى الحالة التي باستطاعتها استلام الملف الامني من القوات الاجنبية؟

–لدينامايقارب المليون عسكري، وهذه الاموال التي تصرف على هذا الجيش لها فائدة من حيث انها سحبت جزءا من البطالة التي تعد جزءاً من المشكلة الامنية.لكن ان تسلم قدرات وامن المجتمع الى قوة تم تشكيلها بطريقة غيرمدروسة ولم يجر عليها عملية تثقيف، وانما العملية هي من خلال الممارسة، صح فتحت بعض الكليات وهناك بعض الدورات الشكلية.لكن يجب على وزارتي الدفاع والداخلية ان تهتم بالنوع اكثر من الكم واقصد بالنوع بناء المسؤول الامني من اعلى رتبة الى الرتب الصغيرة بناء نفسياً بروح وطنية عالية، بشعور بالمسؤولية كبير، بنزاهة عالية بحيث تصبح قواتنا مظلة الاحتماء الحقيقية للمواطن، للاسف لدينا الكثير من التقارير التي لم تعط صورة ايجابية عن الموجود داخل تلك القوات سواء في البناء الداخلي اوفي طريقة التعيين او بالاداء هناك فكرة مطروحة تحت الدراسة الان في البرلمان بشان خدمة العلم، بحيث تساهم هذه الخدمة بتأسيس شعور لدى المواطن بمسؤوليته تجاه وطنه لاننا امام بناء تشكيل القوات المسلحة وفق اساليب حديثة ومتطورة تؤطرها الوطنية، نحن بحاجة الى دراسات عن التشكيلات العسكرية ويجب على لجنة الامن والدفاع ان تأخذ دورها في هذا الامر وكذلك القوى السياسية الحريصة على المشروع ان يكون لها الدور الداعم الايجابي في هذا الآن.

×هل القوات جاهزة؟

عدم وجود برنامج حكومي

–قدتكون جاهزة بالنسبة لحجمها الكبير، لكن منظومة التسليح هل هي جاهزة؟ نعم هناك تطور في مسألة التسليح، والسيدرئيس الوزراء بأعتباره القائد العام للقوات المسلحة اعطى اكثر من تصريح مطمئن في مسألة التسليح والعدد، لكن استمرار مثل هذه الخروقات وبهذا الشكل في بعض المناطق الحساسة تستدعي منا جميعاً ان نساعد الحكومة والتفاهم معها بشان الملف الامني بشكل يطمئن الجميع.

×كيف تقيمون عمل الحكومة الحالية اذا ماقورنت بعمل الحكومات التي تلت التغيير؟

–هناك قاسم مشترك بين تلك الحكومات هوعدم وجود برنامج حكومي واضح محدد قابل للمحاسبة عليه، في الحكومات السابقة كنا نسمع حالات من الخروقات المالية، لاسيما في فترة بريمر ومن بعده، الان بدانا نسمع مرة اخرى بعض الاتهامات ولكن من غير توثيق، فهل الامر هو إضعاف للبرلمان ام لاضعاف الرقابة والنزاهة، هل الامر صراع سياسي؟ فابقاء البلد والسياسيين تحت التهم هو اضعاف للمشروع السياسي الذي يفترض من الجميع المساهمة في انجاحه، اذن هناك قصور واتهامات عالية يفترض من الحكومة الاجابة عليها

الجميع معني بالمحاسبة

×انتم طرف مهم وفعال في الحكومة وفي الرئاسات الثلاث وهذا يعني انكم معنيون بتلك الاتهامات؟

–نعم الجميع معني بهذا الامر، وليست لدينا مشكلة، فنحن مستعدون ان يأتي اي وزيرمحسوب علينا سواء وزير المالية او البلديات او الحوار ويحاسب في مجلس النواب، ومن ثم محاسبة الباقين، لان المطلوب منا كممثلي شعب ان نسأل المسؤول عن ادائه وعن قصوره وتقصيره، وهذه هي طبيعة العملية الديمقراطية، وهذا الامر ليس بالصراع السياسي، وانما هو اشعار المسؤول بوجود رقابة ليكون اكثر شجاعة في اداء عمله بصورة افضل، واذا كانت المشكلة في حساب المسؤولين تدخل تحت طائلة الخلاف السياسي، فنحن في المجلس الاعلى نقول فلنبدأ بمحاسبة الوزراء المحسوبين على المجلس ومن ثم نذهب الى وزراء التحالف الكردستاني وبعدها التوافق ومن ثم المسؤولين الذين يعتقدون ان كل شيء هو مس ومؤامرة وادخالها تحت عنوان سياسي، نعم نبدأ بمسؤولينا وبعد ذلك الاخرين.

×لكنه مال عام ومن واجب الجميع حمايته؟

– يقولون بان الوزراء الموجودين يمثلون اطرافا سياسية فالمساس باي وزير هو مس بالطرف السياسي الذي يمثله الوزير.

×هذا يعني اسقاط لدور البرلمان كجهة رقابية؟

– هذا الامر ليس اسقاطا للبرلمان فقط وانما اسقاط للعملية السياسية برمتها، لكون العملية السياسية اصبحت محاصصة في منافع الناس، فالمسؤول خادم من اجل الشعب ويجب ان يساءل، فاذا لم ينجح فهو شخصيا المسؤول وليس حزبه، وهو المقصر وليس الجهة التي ينتمي لها لان الحزب كيان سياسي له مهماته، وعليه يجب ان نضع في الدستورمادة تقول ان من يأتي الى السلطة كمسؤول عليه الخروج من الحزب الذي ينتمي اليه حتى لاتكون له حصانة حزبية اوسياسية حين يتعرض للمساءلة.

هيئة لمراقبة التعيينات الوظيفية

×العمل وفق مبدأ المحاصصة هل سيستمر على حساب الكفاءة والخبرة؟

–على حساب الخبرة والكفاءة الامر مرفوض، لكن هل سيستمر مبدأ الموازنة بحيث تصبح جميع مكونات الشعب موجودة في السلطة، ولدينا مسعى لتحويل الامر من مسالة شيعة وسنة واكراد الى محافظات، لانه يجب ان تجد في كل وزارة مسؤولين من كربلاء والبصرة والسليمانية والانبار والموصل لكون وزاراتنا اتحادية تمثل جميع المحافظات العراقية بغض النظر عن الانتماءات، ومع ذلك يبقى شرطا النزاهة والكفاءة المعيار الاساس في اختيار اي مسؤول لمنصب حكومي، لكن ان تصبح الوزارة باغلبية منتسبيها من المحافظة الفلانية كما كنا نراه سابقا فهذا نوع من عدم التوازن، علماننا ثبتنا في الدستور هيئة لمراقبة التعيينات الوظيفية وحسب المحافظات وليس حسب القوميات والاديان والمذاهب، لذا يجب ان تكون الوزارات ملك لجميع المحافظات، لانه من غير المنطقي ان يكون ٧ وزراء من محافظة واحدة ولا يوجد وزير واحد من بغداد مثلا.

لا يمكن الانتقال من مركزية متطرفة الى فيدرالية عالية

×الدستورالعراقي تبنى النظام الفيدرالي، والمجلس الاعلى من المدافعين عن هذا النظام، ولكن المتابع يرى بان الفيدرالية في العراق باستثناء اقليم كردستان عصية التطبيق على الاقل في الوقت الحاضر، ماأهم معوقات تطبيقها؟

–اهم معوقاتها اننا مئة عام تحت حكم مركزي مقيت، ابسط مسؤول في الدولة يعين من خلال بغداد، رئيس الجمهورية يمتلك كل الصلاحيات وفق الدساتير السابقة، وننتقل من هذه الحالة الى حالة ان يكون المحافظ والمحافظة ومجلس المحافظة يمتلك صلاحيات واسعة وقدرة عالية، لذا لايمكن الانتقال من مركزية متطرفة الى فيدرالية عالية، علينا ان نمر بالنمو الطبيعي الانتقائي في الانتقال من المركزية المقيتة الى اللامركزية واذا مانجحنا فيها نتحول الى الفيدرالية، الدستور العراقي لم يفرض الفيدرالية على المحافظات بقدر ما اعطى فرصةلها لان تتحول وتدير نفسها بنفسها من خلال التشريع والتنمية، واعتقد بان قانون المحافظات الاخير وان كانت به خروقات دستورية، لكنه خطوة لاعطاء صلاحيات اوسع للمحافظات واذا ماتم تطبيقه بشكل افضل سننتقل الى مزيد من الصلاحيات ومن ثم نتحول الى الفيدرالية.

اداء البرلمان ضعيف ويفتقد المهنية

×ونحن في السنة الاخيرة من عمله كيف تقيمون اداء البرلمان؟

– اداء البرلمان خلال الفترة الماضية كان غير مناسب وضعيف، اداء يفتقد المهنية، وضياع لطاقات وجهود، وتحول البرلمان الى منبر للخطابات، وادارة البرلمان كانت سيئة سواء على صعيد ادارة الجلسات او ادارة اللجان والاعمال، نتوقع ونتمنى ونأمل للرئاسة الجديدة ولملاخ اياد السامرائي النجاح في مهامه، لاننا وجدنا خلال الايام القليلة من عمله ادارة فنية معقولة تتعامل مع الامور بحيادية ومنطقية، فالكثير من القوانين انجزت وهناك التزام عالي ببرنامج العمل على الرغم من الايام المعدودة على تسلمه المنصب، نتاج افضل، واعضاء البرلمان يشعرون بارتياح كبيرو باحترام متبادل وبحيادية، فضلا عن حالة النشاط التي سادت عمل اللجان بالاضافة الى ادارته اجتماعات البرلمان المتواصلة والتي تبدأ من العاشرة صباحا حتى الثالثة مساء او حتى اتمام برنامج العمل وحين ذاك يخرج، وليس كالسابق تبقى في قضية ساعة اوساعتين من خلال خطابات وتدخل الرئيس في كل حديث مع العضو متجاوزا على حقوق الرئاسة والمرؤوسين، وانا أتوقع ان تكون هذه السنة فاعلة تعيد للبرلمان موقعه التشريعي والرقابي، واذا مانجح سيكون تأسيس ناجح ومتطور للذي يأتي بعدنا.ونحن نأسف ونعتذر للشعب مماجرى في الفترة الماضية، نعم ناسف ونعتذر.

الناس تبحث عن الافضل

×تراجع ملحوظ للمجلس الاعلى في نسبة تمثيله في مجالس المحافظات في الانتخابات المحلية الاخيرة، ما هي الاسباب برأيكم؟

– طبيعة العملية الديمقراطية تعطي للناس فرصة للتجديد، لذا نجد الحاكم في العملية الديمقراطية بعد دورة اودورتين يصبح محكوما وهذا الامر طبيعي في كل بلدان العالم الديمقراطية، باعتبار هذا اعطى افضل ماعنده والناس تبحث عن الافضل، والجديد غير مجرب ولديه عرض عالي، فاختار المواطن صاحب العرض العالي وهكذا، المجلس الاعلى استلم المحافظات وهي لا تمتلك شيئاً من الميزانية ووضع المحافظات الامني صفر، واذا تتذكرون محافظة العمارة انتهت لعدم وجود قوات امنية فيها بعد ان تركت الشرطة سلاحها، ومع ذلك استطعنا ان نطور من واقع المحافظات الخدمي والامني وبناء المؤسسات، لكن العراقي يبحث دائما عن الافضل وهذا شيء جميل، فليجرب الافضل فاذا كان افضل عليه ان يستمر والا فالمواطن سيختار الاخر، وهذا التنوع في الاختيار هو حالة طبيعية، ونلاحظ ان نسبة تمثيلنا في المحافظات التي لم نكن حاكمين فيها كانت نسبتنا اعلى من المحافظات التي حكمنا فيها، وهذه هي الديمقراطية.المسالة الاخرى هي في التقييم غير الدقيق لتوجهات الناس، والامر الثاني كان عرضنا غير مناسب للوعي الموجود، لكوننا قدمنا عرضا نقول فيه ايها الناس عليكم ان تختاروا المحافظ بدلا من رئيس الوزراء لان المحافظة اذا امتلكت قدرة وصلاحية سوف تنمو، في المقابل هناك من يقول ان رئاسة الوزراء والحكم المركزي هو من ينميكم، والعراقي وبعد حكم شمولي استمر مئة سنة يرى بان المحافظ ازاء رئيس الوزراء امر غير قابل للمقارنة لاسيما وان رئيس الوزراء يمتلك الجيش والموازنة والتعيينات، مقابل محافظ(مكرود) محدود بامواله، وعلى الرغم من كون المحافظ هو ابن المحافظة، لكن مطربة الحي لاتطرب، وهذا الامر يجعل الناس تميل للاقوى، لانها تبحث عن الامن والاحتماء، فمن الطبيعي ان تختار الناس رئاسة الوزراء وقيمتها وقدرتها وصلاحياتها واموالها وانجازاتها، وهذا هو الخطأ الذي لم نحسن العرض فيه.

×لكن هناك قائمة منفردة مثل قائمة يوسف الحبوبي استطاعت ان تتفوق حتى على ائتلاف دولة القانون في عدد الاصوات فكيف تفسرون هذا الامر؟

– الحقيقة ان الناس لم تستقرعلى رأي، وهي مازالت تبحث وهي مابين مخاوف وطموحات ومابين شيء مجرب واخر غير مجرب، ومجموعة هذه الامور تجعل اختياراتها بهذا الشكل.

×التكتيك اوالعلاج الذي سيستخدمه المجلس الاعلى في الانتخابات النيابية المقبلة بعد ماحصل من تراجع في الانتخابات المحلية؟

– بالنسبة للمجلس الاعلى اذا اردنا ان نحسب الامر بالنسبة والتناسب، فهذا هوحجمنا في البرلمان، فما حصلنا عليه في المحافظات هو ٣٠ مقعدا تقريبا وهو ما يوازي نسبة تمثيلنا في المجلس النيابي، اذن نحن لم نخسر حجمنا البرلماني.

هذا هو حجمنا في الانتخابات

×لكن هناك فرق شاسع في نسبتكم الان عن نسبتكم في الفترة السابقة حيث كانت لكم هيمنة واضحة في مجالس المحافظات؟

– هذه هي الديمقراطية، ونحن وضعنا طموحات عالية واجتماعاتنا الجماهيرية كانت توقعاتها اكثر من عالية، وهذا الامر ولد نوعاً من الاحباط، والا في الواقع فهو هذا حجمنا سواء في البرلمان او في مجالس المحافظات.

الاحزاب الدينية امام تحدي

×كيف تنظرون الى مستقبل الاحزاب الدينية في العراق؟

– اذا بقيت الاحزاب الدينية تعمل وفق هذه الطريقة فانها ستخسر الكثير.

×ما المقصود بهذه الطريقة؟

– اعني بهذه الطريقة بان عملها في الدولة وتقديم الخدمة يلاحظ فيه الانتماء الحزبي ولا يلاحظ فيه الخدمة العامة، الموقع الحزبي وليست الكفاءة، شعارات عامة من غير خدمة فعلية، اتوقع في ظل تلك المعطيات لن يكون مستقبلها جيدا، اما اذا استطاعت ان تطبق ماتدعيه من النزاهة ومن الحرص على المال العام، ومن الحرص على الخدمة في سبيل الله والناس، وان تكون قريبة من الضعفاء كما تدعي وكما تعلم الناس في مساجدها بهذا الشكل، عند ذلك سيكون مستقبلها عالي وتصبح ذات مصداقية، اما اذا مااصبح المسؤول في الحزب الديني في موقع حكومي وذهب بعيدا عن هموم الناس واخذ يفكر في عائلته الخاصة وهمومه الخاصة كأي مسؤول، عند ذلك سيفقد المصداقية ويجب ان يحاسب اكثرمن العلماني، لانه يمتلك شعارات في سبيل الله وفي سبيل المستضعفين والفقراء وحينها يجب ان يكون عليه عقابين، عقاب لعدم التزامه بوظيفته، وعقاب لكونه ابتعد عن ماادعاه في اداء عمله، فالاحزاب الدينية امام تحد بان تكون قدوة واذا لم تحقق ذلك فعند ذاك ستكون كل شعاراتها في موضع سؤال، انا في الحقيقة ليس خوفي على الاحزاب الدينية فقط، بل خوفي على الشعارات الاسلامية على الروح الدينية، لانه في تصورنا الذي يحافظ على الامة هووجود النفس كالخدمة في سبيل الله والاخلاق والالتزام الديني، هو الذي يحفظ المجتمع ومصالحه فاذا مافقدت الناس الالتزام الديني بسبب هذا الاداء ستصبح لنا مشكلة.

التناحر الطائفي صراع اجتماعي بغطاء ديني

×التناحر الطائفي والذي حدث باسم الدين الم يكن سببا في اضعاف الالتزام الديني؟

–التناحر الطائفي ليس دينيا، نعم غطاءه ديني ولكن واقعه غير ديني وانما هوصراع اجتماعي، لان المذاهب والاديان لاتسمح بمثل هذا الصراع الذي حدث بين من يريد ان يحتفظ بمصالح وبين من يريد ان يحقق مصالح، لكنه صراع ناس غير ملتزمين، بعضهم يقول اين حقي وحصتي ومصلحتي، وبعضهم يخشى ان يرجع للماضي واخر يقول بانه يخشى الوقوع بما وقع به الاخر واصبح مسحوقا، هو نوع من صراع المصالح، كل مجموعة يؤطر باطار الطائفة والطائفة في بعدها الاجتماعي وليس الفكري.

نسبة المشاركة في الانتخابات ستكون اقل

×حظوظ الاحزاب الدينية في الانتخابات النيابية المقبلة ؟

– لم نتوقع ان تختلف كثيرا، فحظوظها كانت موجودة في الانتخابات المحلية، واستطاعت ان تحقق نتائج جيدة، وسبب ذلك هو غياب البديل، فاذا ما خرج بديل خلال التسعة اشهر المقبلة ليغير المعادلة ولكن لوكان لبان كما يقولون، لكن هل ستكون مشاركة الناس عالية في الانتخابات المقبلة ؟هل ستكون نسبة الاسلاميين عالية كما هي في السابق؟انا اعتقد ان النسبة ستكون اقل.

التحالف الرباعي حافظ على هذه الحكومة

×لم نسمع اخباراً عن التحالف الرباعي بينكم وبين الحزبين الكرديين وحزب الدعوة، وماهي مبررات وجوده اصلا؟

–التحالف الرباعي هو الذي حافظ على هذه الحكومة، كما تعرفون كانت هناك نية لاسقاط الحكومة، حيث كانت هناك اجتماعات خارج البلد، وهناك قرارات اتخذت، وبدأت الاستقالات وبدأ معها نقد الحكومة والمطالبة بانتخابات جديدة، فالذي حافظ على هذه الحكومة هم اصحاب هذا المشروع.

×من الساعي لاسقاط الحكومة ؟

– التوافق اجتمعوا في القاهرة وقرروا الاستقالة وعلاوي استقال ونصف وزراء الحكومة استقالوا، فكان هناك مشروع لاسقاط الحكومة لكن الحريصين على هذا المشروع قرروا ان يتحالفوا، وجعل الباب مفتوحا لدعم هذه الحكومة باستمرار هذا المشروع، ولكن يبدو بعد انتهاء هذا التحدي اوهذاالخطر بدأت تظهر مشكلات هنا وهناك وكان من المفترض ان يبادر التحالف الرباعي بحلها او الخماسي، لكن هناك من يقول ان هناك نية للاستفراد بالسلطة يمنع من المشاركة ويمنع من ان يوجد مثل هذا الحوارالخماسي أو الرباعي وغيره.

اقرب الاطراف الينا حزب الدعوة

×اسباب خلافكم مع حليفكم القديم حزب الدعوة؟

–انا قلت في بداية حديثي ان الحالة الشيعية متعددة في بعدها الديني كتقليد المرجع، وكذلك في بعدها السياسي، وهذه هي طبيعة الحالة الشيعية في الاختلاف الذي تحفظ فيه حالة النموحالة الكفاءة وهي ليست حالة واحدة تقليدية مفروضة بها نوع من الاختلاف ولكن بها نوع من الوحدة، نحن اقرب الاطراف الينا في الساحة الان هوحزب الدعوة، لكثرة المشتركات الموجودة فيما بيننا، لكن هذا لايعني عدم وجود اختلاف، وان الاختلاف والحوار الثنائي فيما بيننا ينضج الافكار لخدمة هذا الشعب، وليس هو صراع على السلطة كما يتصوره البعض مع الاسف، نحن ندعم الحكومة وندعم الاخ المالكي خاصة عندما يكون هناك برنامج واضح متفق عليه، اماندعم بدون ان نعرف الى اين نحن نذهب، فلا اظنه بمصلحة الشعب العراقي ولا بمصلحة حزب الدعوة ولابمصلحتنا، نحن ندعم ببرنامج نتفق عليه ويكون مقبولاً وطنياً، وسيجدنا اكثر الداعمين لهذا البرنامج، ولانسمي هذا الامر اختلافا بقدر ماهو حرص على تفعيل برنامج نسير به سوية في خدمة الشعب، لاننا كما قلناها مرارا باننا في مركب واحد وليس فيه خاسر اورابح، فسوف نخسر سوية ونربح معا، ، واذا ماكان هناك نقد فهو ليس من باب الثأر وانما من باب الحرص ليكون الاداء افضل.

العراق ليس حصة لاحد

×بصفتكم رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب كيف تقيمون انفتاح العراق في علاقاته مع دول الجوار والدول العربية ودول العالم؟

– العراق منفتح سواء في طبيعة نظامه وفي تشكيلته في قراءته للواقع وضرورة ان يكون هناك حضور اقليمي ودولي فيه مع حفظ السيادة العراقية والخروج من اطر ضيقة تتعامل مسبقا مع الاحداث والدول بطريقة حيادية منفتحة تحاول ان تقبل الجميع بمايخدم المصلحة العراقية، وان لانكون ضمن اطاراوحدود خاصة، المشكلة ليس في العراق، انما المشكلة في الطرف الاخر الذي يبرر عدم انفتاحه على العراق اما لاسباب امنية او لاسباب سياسية تحت عنوان العراق محتل، اولموقف مسبق من التجربة الجديدة في العراق، فالاخوة في مصر يتذرعون بالجانب الامني، الاخوة في ليبيا يقولون باننا بلد محتل والحال ينطبق على موقف ماليزيا، والنقطة الاخرى ان هناك موقف مسبق وشك من استمرار هذا الوضع، فهم بانتظار تغييرات ديمقراطية اوغير ديمقراطية في الوضع العراقي حتى ينفتحوا على الوضع الجديد، فالعراق بابه مفتوح ولكن يرفض ان يكون حصة لاحد.